بعجز يقدر بمبلغ ستمائة وتسعة وسبعين مليار ريال

البرلمان يقر الموازنات العامة للسنة المالية 2014م

■ صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ محمد علي سالم الشدادي الموازنات العامة للدولة للسنة المالية 2014م، وبحضور الجانب الحكومي المختص برئاسة وزير المالية صخر أحمد الوجيه بعد التصويت على مشاريع الموازنة باباً باباً وكذا على مشاريع قوانين الربط وعلى إثر التزام الجانب الحكومي بتوصيات المجلس حول الموازنات.

وقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014 بمبلغ (2،204،267،545،000) ريال فقط/ تريليونين ومائتين وأربعة مليارات ومائتين وسبعة وستين مليوناً وخمسمائة وخمسة وأربعين ألف ريال لا غير..

توصيات مجلس النواب للحكومة :

التنبه إلى خطورة الوصول بعجز الموازنة إلى المستوى الذي أورده البيان المالي

التنفيذ الكامل لنظام البصمة والصورة في الأجهزة المدنية والعسكرية

عدم القيام بتمويل عجز الموازنة من مصادر تضخمية وغير آمنة

مكافحة تهريب المشتقات النفطية داخليا وخارجيا وإعادة النظر في المشتقات المخصصة لمنطقة المخا

الالتزام بعدم إجراء أي إصلاحات سعرية تتعلق بالمشتقات النفطية خلال عام 2014م

فيما قدر جملة الاستخدامات العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014م بمبلغ (2،883،532،192،000) ريال فقط/ تريليونين وثمانمائة وثلاثة وثمانين ملياراً وخمسمائة واثنين وثلاثين مليوناً ومائة واثنين وتسعين ألف ريال لا غير.

وقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014م بمبلغ (679،264،647،000) ريال فقط /ستمائة وتسعة وسبعين ملياراً ومائتين وأربعة وستين مليوناً وستمائة وسبعة وأربعين ألف ريال لا غير.

وفيما يتعلق بموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة قدر اجمالي كل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2014م بمبلغ (634،987،825،000) ريال فقط/ ستمائة وأربعة وثلاثين ملياراً وتسعمائة وسبعة وثمانين مليوناً وثمانمائة وخمسة وعشرين ألف ريال لا غير .

وقدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية 2014م بمبلغ (156،192،723،000) ريال فقط/مائة وستة وخمسين ملياراً ومائة واثنين وتسعين مليوناً وسبعمائة وثلاثة وعشرين ألف ريال لا غير ..

وفيما يخص موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي قدر كلاً من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2014م بمبلغ (3،865،970،652،000) ريال فقط ثلاثة ترليونات و ثمانمائة وخمسة وستين ملياراً وتسعمائة وسبعين مليوناً وستمائة واثنين وخمسين ألف ريال لا غير.

وقدر فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2014م بمبلغ (295،662،134،000) ريال فقط مائتين وخمسة وتسعين ملياراً وستمائة واثنين وستين مليوناً ومائة وأربعة وثلاثين ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (224،193،355،000) ريال فقط مائتين وأربعة وعشرين ملياراً ومائة وثلاثة وتسعين مليوناً وثلاثمائة وخمسة وخمسين ألف ريال لا غير.

فيما قدر إجمالي عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2014م بمبلغ (5،108،334،000) ريال فقط خمسة مليارات ومائة وثمانية ملايين وثلاثمائة وأربعة وثلاثين ألف ريال لا غير عجزاً معاناً.

وقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية في مشاريع موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2014م بمبلغ (62،708،056،000) ريال فقط اثنين وستين ملياراً وسبعمائة وثمانية ملايين وستة وخمسين ألف ريال لا غير.

وبالنسبة لإجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي قدر لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2014م بمبلغ (194،077،842،000) ريال فقط مائة وأربعة وتسعين ملياراً وسبعة وسبعين مليوناً وثمانمائة واثنين وأربعين ألف ريال لا غير.

وقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2014م بمبلغ (17،633،888،000) ريال فقط سبعة عشر مليارا وستمائة وثلاثة وثلاثين مليونا وثمانمائة وثمانية وثمانين الف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (9،169،621،000) ريال فقط تسعة مليارات ومائة وتسعة وستين مليونا وستمائة وواحد وعشرين ألف ريال لا غير .

وقدر إجمالي عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2014م بمبلغ (41،508،993،000) ريال فقط واحد وأربعين مليارا و خمسمائة وثمانية ملايين وتسعمائة وثلاثة وتسعين الف ريال لا غير عجزاً معاناً.

فيما قدر مساهمة الحكومة الرأسمالية في مشاريع موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2014م بمبلغ (39،660،774،000) ريال فقط تسعة وثلاثين مليارا وستمائة وستين مليونا وسبعمائة وأربعة وسبعين ألف ريال لا غير.

وقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع الاقتصادي ذات الطابع المختلط لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2014م بمبلغ (169،035،365،000) ريال فقط مائة وتسعة وستين ملياراً وخمسة وثلاثين مليوناً وثلاثمائة وخمسة وستين ألف ريال لا غير.

وقدر فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع ذات الطابع المختلط للسنة المالية 2014م بمبلغ (13،410،473،000) ريال فقط ثلاثة عشر ملياراً وأربعمائة وعشرة ملايين وأربعمائة وثلاثة وسبعين ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (1،926،754،000) ريال فقط مليار وتسعمائة وستة وعشرين مليوناً وسبعمائة وأربعة وخمسين ألف ريال لا غير.

وقد وجه المجلس عدداً من التوصيات للحكومة متعلقة بموازنات 2014م حيث أشار وزير المالية في معرض التزامه بالتوصيات أن أي توصيات لا تستطيع الحكومة تنفيذها سيتم العودة إلى المجلس لتوضيح ذلك ، وقد كلف المجلس لجانه الدائمة بمتابعة تنفيذ التوصيات كل فيما يخصه، وهي كالتالي:

- التوصيات المتعلقة بالبيان المالي :

1 - أن تجعل الحكومة قضية معالجة الإختلالات الأمنية على رأس أولوياتها ، باعتبارها تشكل التحدي الأكبر الذي يواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهدد الاستقرار والسكينة العامة .

2 - تنبه اللجنة إلى خطورة الوصول بعجز الموازنة العامة للدولة إلى المستوى الذي أورده البيان المالي ، لما لذلك من آثار سلبية تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وتضعف الثقة بالاقتصاد والعملة الوطنية.

3 - التنفيذ الكامل لنظام البصمة والصورة في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية خلال فترة أقصاها نهاية يوليو 2014م ، واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المعرقلين لذلك وإحالتهم للجهات القضائية المختصة ، وموافاة المجلس بتقارير أولاً بأول عن مستوى التنفيذ .

4 - تعزيز الشفافية والمساءلة في كافة المؤسسات والمصالح والأجهزة الحكومية للحد من مشكلة الفساد .

5 - الالتزام بتوجيه المخصصات المعتمدة لبرنامج الضمان الاجتماعي للمستحقين من الفئات الفقيرة والمعدمة في المجتمع ، وزيادة مخصصات الحماية الاجتماعية في الموازنات القادمة بهدف التخفيف من الفقر ، وكذا دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي تساعد على توفير فرص العمل والحد من البطالة .

- التوصيات المتعلقة بمشروع الموازنة العامة (المجمعة والسلطة المركزية):-

1 - إتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة الإختلالات القائمة في هيكل الموازنة العامة وبما يكفل تخفيض عجز الموازنة وعدم تجاوزه الحدود الآمنة وذلك من خلال ترشيد وخفض النفقات الجارية وتنمية الموارد النفطية وغير النفطية .

2 - عدم القيام بتمويل عجز الموازنة العامة من مصادر تضخمية وغير آمنة .

3 - إجراء إصلاحات جادة وفاعلة للإدارة الضريبية والجمركية لمعالجة الإختلالات التي يعاني منها النظام الضريبي والجمركي ، ووضع الآليات الكفيلة برفع كفاءة تحصيل الموارد الضريبية والجمركية وفقاً للطاقة الضريبية والجمركية المتاحة وذلك من خلال :

أ- التطبيق الكامل للقوانين الضريبية والجمركية وفي مقدمتها قانون الضريبة العامة على المبيعات .

ب- الحد من ظاهرة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي وتفعيل إجراءات الرقابة على المنافذ الجمركية .

ج- محاسبة المتهربين من المكلفين والمقصرين من المسؤولين في تحصيل الموارد الضريبية والجمركية.

د- إتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء التحاسب الضريبي لمكلفي قطاع النفط والغاز وقطاع الإتصالات وفقاً لأحكام القوانين واللوائح النافذة ، وبما يكفل تحصيل الايرادات الضريبية المستحقة للدولة في هذين القطاعين .

هـ- إجراء التحاسب الضريبي لمقاولي الباطن العاملين تحت مظلة شركتي صافر وبترومسيلة بما يكفل تحصيل كافة الضرائب المستحقة للدولة مع عدم إغفال مساءلة المتسببين في إعفاء المكلفين المذكورين من دفع الضرائب المستحقة عليهم .

4 - العمل على معالجة الإرتفاع المستمر للدين العام الداخلي وما يترتب عليه من أعباء وفوائد سنوية كبيرة وبما يكفل عدم تصاعد حجم هذا الدين وتزايد أعبائه على الخزينة العامة .

5 - وضع الآليات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين القدرة الاستيعابية للإستفادة المثلى من المنح والقروض الخارجية المخصصة للمشاريع التنموية في مختلف القطاعات وبما يكفل كسب ثقة المانحين وذلك من خلال تبسيط إجراءات السحب من تلك الموارد ومحاسبة الجهات المتسببة في عدم الإستفادة من تلك المنح والقروض .

6 - ما يخص المشتقات النفطية :

أ- مكافحة تهريب المشتقات النفطية داخلياً وخارجياً ، وإعادة النظر في حجم المشتقات النفطية المخصصة لمنطقة المخاء وحصرها على الاحتياجات الفعلية وبما يكفل محاصرة عمليات التهريب للمشتقات النفطية.

ب- تشكيل لجنة من المجلس ممثلاً بـ (اللجنة المالية ولجنة الخدمات) والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة المالية ووزارة النفط للنزول الميداني (لمدة شهر متواصل) إلى المحطات الكهربائية تتولى عملية استلام كميات الوقود المخصص لتشغيل كل محطة ومقارنة ذلك بالكميات المسلمة لذلك الغرض من خزانات الحديدة ، المخاء ، سقطرة ، حضرموت ، وتقديم تقرير إلى المجلس بما يتم التوصل إليه في هذا الشأن ليتم في ضوئه تحديد الاحتياجات الفعلية لتلك المحطات والحد من التلاعب في هذا الجانب .

ج- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز الرقابة على توزيع وبيع المشتقات النفطية سواء الكميات المباعة بالأسعار المدعومة أو المباعة بالأسعار التجارية والعالمية .

د- إعادة النظر في عقود نقل المشتقات النفطية براً وبحراً وفقاً للقوانين النافذة وبما يخدم المصلحة العامة.

7 - إلـزام وزارة النفط والمعادن بإلغاء المكافآت التي تدفعها الشركات النفطية لمثلي الوزارة المعينين من قبل هيئة استكشاف وإنتاج النفط (ضمن لجان التشغيل المشتركة) في القطاعات الإنتاجية بحيث يتم صرف تلك المكافآت من حساب الوزارة لضمان إستقلالية أدائهم .

8 - تقديم مشروع قانون بإلغاء جميع الحسابات الجارية الخاصة القائمة وتوريد أرصدتها إلى حساب الحكومة العام ، على أن يراعى استيعاب الاحتياجات الضرورية لتلك الجهات في موازناتها السنوية مع الأخذ في الاعتبار اعتماد حوافز للعاملين في الإدرة الضريبية والمنافذ الجمركية مع تفعيل الرقابة على أداء العاملين في الإدارة الضريبية والمنافذ الجمركية .

9 - تطبيق مبدأ التدوير الوظيفي على جميع العاملين في الإدارات الضريبية والجمركية وبما يسهم في تحسين الأداء الضريبي والجمركي .

10 - تنفيذ مشاريع البرنامج الاستثماري لموازنة العام 2014م، وعدم خفض أي اعتمادات استثمارية وإستكمال تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ ومعالجة الاشكالات والصعوبات القائمة في هذا الجانب.

11 - إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإلغاء جميع الوظائف المزدوجة والوهمية في الجانبين العسكري والأمني ، من خلال الزام وزارتي الدفاع والداخلية وجهازي الامن السياسي والقومي بدمج قواعد بياناتها ضمن قاعدة البيانات المركزية بوزارة الخدمة المدنية ، مع استكمال نظام البصمة والصورة للقطاعين الامني والعسكري.

12 - تسهيل عمل اللجنة المشتركة المشكلة خلال العام السابق والمكونة من (وزارة الدفاع – وزارة الداخلية– وزارة الخدمة المدنية– وزارة المالية– الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) وتحت إشراف لجنتي الدفاع والمالية بالمجلس والمكلفة بالتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في عملية التجنيد خلال عامي 2011 ، 2012م في وزارتي الدفاع والداخلية وبما يكفل استكمال مهمة اللجنة وتقديم تقريرها إلى المجلس .

13 - يؤكد المجلس على مسؤولية وزارتي الدفاع والداخلية في حماية أنابيب النفط وأبراج الكهرباء من الاعتداءات المستمرة التي تتعرض لها هذه المنشآت وبما يكفل منع هذه الإعتداءات وما يترتب عليها من خسائر فادحة على الخزينة العامة والاقتصاد الوطني .

14 - محاسبة المتسببين في ابرام عقود شراء طاقة خلال العام 2013م بالمخالفة للقانون وإحالتهم للقضاء ، على ان يتم الاسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية للطاقة الكهربائية لتحسين قدرة المنظومة الكهربائية، و بما يحد من الطاقة المشتراة .

15 - مايتعلق باستخدامات الاعتمادات المركزية :

أ- إعادة توزيع المخصصات المرصودة في استخدامات الاعتمادات المركزية في مشروع موازنة العام 2014م على الجهات ذات العلاقة .

ب- حصر استخدامات الاعتمادات المركزية في سداد أقساط القروض الخارجية وأعباء الدين العام المحلي والخارجي وإعانة الدعم المركزي الجاري والرأسمالي للسلطة المحلية ورصد المبالغ المقدرة لمواجهة أي طوارئ والتي لايمكن التنبؤ بها.

16 - ضرورة العمل على توفير الموارد المالية الكافية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وجهاز الأمن القومي وفقاً لتوجيهات رئيس الجمهورية الصادرة لمجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وذلك بإعتماد موازناتهما للعام المالي 2014م بمبلغ (10.1) مليار ريال لجهاز الرقابة والمحاسبة ومبلغ (9.6) مليار ريال لجهاز الأمن القومي بحيث يتم إضافة الفوارق غير المرصودة في مشروع موازنة تلك الأجهزة لعام 2014م وذلك خصماً من الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاعتمادات المركزية للعام المالي 2014م ، وبما يكفل تفعيل وتعزيز دورهم للقيام بالمهام والأنشطة الموكلة إليهم .

17 - الالتزام باعادة ما تم تنزيله من موازنة مجلس النواب للعام 2014م وفقاً للقانون المنظم لذلك كونها ضمن موازنات الجهات غير المبوبة .

18 - العمل على إعادة المشاريع الاستثمارية التي أسقطت من موازنة العام المالي 2014م وكانت مدرجة في البرنامج الاستثماري للعام 2013م .

19 - إعادة النظر في قرار مجلس الوزراء بشأن التسوية السعرية للمشاريع الاستثمارية وعدم السماح للمقاولين بالتصفية بحسب رغبتهم حفاظاً على المشاريع العامة .

20 - أهمية توفير الالتزامات القائمة على هيئة المستشفى الجمهوري التعليمي بأمانة العاصمة والبالغة (220،310،000) ريال ، والتي نزلت من مشروع موازنة العام 2014م .

21 - ضرورة توفير التمويل اللازم لمبنى كلية الإعلام بجامعة صنعاء ، كون المبنى القائم أصبح آيل للسقوط ، وكذلك توفير مخصصات مالية للمواد المعملية التي طالبت بها جامعة صنعاء.

22 - الالتزام بعدم اجراء أي إصلاحات سعرية تتعلق بالمشتقات النفطية خلال عام 2014م.

23 - ضرورة الالتزام باعادة ما تم تنزيله من فارق تثبيت المتعاقدين بمحافظة تعز البالغ عددهم (307) وذلك مبلغ (78.779.000)ريال.

-24 إعادة ما تم إنزاله من تسويات قانونية خاصة بسنوات الخدمة السابقة لموظفي هيئة كهرباء الريف ومياه الريف ، وما شابهما

25 - الالتزام بتنفيذ التوجيهات الرئاسية الخاصة بحل الاشكالات ومعالجة الاختلالات في كل من محافظة المهرة وحضرموت وسقطرة ، وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

- التوصيات المتعلقة بالسلطة المحلية :

أولاً : التأكيد على ضرورة تنفيذ توصيات المجلس السابقة والتي لم تعمل الحكومة على تنفيذها حتى الآن .

ثانياً : يوصي المجلس بتنفيذ التوصيات التالية :

1 - الاعتماد عند وضع تقديرات الضرائب المحلية والمشتركة على مستوى المحافظة على البيانات الإحصائية للأعداد الحقيقية للمكلفين المزاولين لمختلف المهن والأنشطة في نطاق الوحدات الإدارية ، وموافاة المجلس بنسخة من تلك البيانات.

2 - توريد الرسوم المفروضة على المواد البترولية ومشتقاتها المنصوص عليها في المادة (123) من قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وتعديلاته بدءاً من العام المالي 2014م، على أن يتم تحديد حصص الوحدات الإدارية وفقاً للمعايير المحددة بالفقرة (ج) من المادة (124) من قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وتعديلاته .

3 - وضع الأسس والمعايير عند تحديد احتياجات الوحدات الإدارية بأمانة العاصمة والمحافظات من المشاريع الممولة من نسبة الـ70% من موارد الصناديق الخاصة ، وبما يكفل تضافر الجهود على المستوى المركزي والمحلي في تحقيق أهداف التنمية المحلية.

4 - إلغاء القرارات الصادرة عن الهيئات الإدارية والمجالس المحلية الخاصة بتحويل رسوم الدعاية والإعلام لحساب صناديق النظافة والتحسين لأي رسوم محصلة وتوريدها للحسابات المخصصة لها ، على أن يتم إدراجها ضمن التقديرات الذاتية بدءاً من موازنة العام المالي 2015م .

5 - العمل على معالجة الفجوة الحقيقية في تقديرات الضرائب والرسوم والعوائد الأخرى المحلية والمشتركة على مستوى المحافظة في موازنة العام المالي 2014م ، والتي لا تتناسب مع حجم المهن والأنشطة المختلفة للمكلفين بأداء تلك الضرائب وإظهارها على حقيقتها في موازنة العام 2015م.

6 - رفع مقدار الدعم المركزي الرأسمالي المخصص للوحدات الإدارية، وبما يكفل تقليص الفجوة التمويلية بين الوحدات الإدارية الغنية والشحيحة بمواردها المالية والتي لم تطرأ عليها أي زيادة منذ العام 2008م .

7 - الاعتماد في تقدير الموارد الزكوية على المحصل الفعلي لكل نوع من أنواع موارد الزكاة في السنوات السابقة بما في ذلك زكاة الباطن على شركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط والخاص ، وبما يكفل معالجة انخفاض تقديرات الموارد الزكوية .

8 - فصل النفقات التشغيلية للإدارات العامة للواجبات الزكوية من موازنة دواوين أمانة العاصمة والمحافظات والمديريات ، وبما يمكنها من التحصيل الحقيقي للموارد الزكوية .

9 - وضع آلية جديدة لتحصيل وتوريد الزكاة ، وبما يكفل سلامة المحاسبة والتحصيل والتوريد للموارد الزكوية .

10 - صرف مستحقات موظفي المجالس المحلية السابقين عملاً بقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وتعديلاته ، وقرار مجلس الوزراء رقم (248) لسنة 2006م بهذا الخصوص .

11 - حل كافة الإشكالات والصعوبات التي تواجه وحدات السلطة المحلية على مستوى المحافظة والمديرية عند تنفيذها لمشاريع البرنامج الاستثماري.

12 - سرعة القيام بحل مشكلة الصرف الصحي المتفاقمة بمدينة الحديدة ، والتي تنذر بكارثة بيئية وصحية حقيقية تهدد حياة المواطنين ، وتوفير الاحتياجات والإمكانيات اللازمة لذلك .

- التوصيات المتعلقة بالوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة :

-1 إلـزام ممثلي وزارة المالية بأجهزة الدولة بضرورة توريد شيكات استقطاعات التأمين على الموظفين بالتزامن مع شيكات المرتبات الشهرية ، وعلى البنك المركزي التقيد بعدم الصرف لشيكات مرتبات لأي جهة في الجهاز الإداري للدولة إلا بعد ختم الهيئة العامة للتأمينات على الشيكات ، أسوة بما يتم في الضرائب ، ويسري ذلك على صناديق التقاعد العسكري والأمني .

-2 الإسراع في إنجاز مشروع مدينة الأوقاف الجامعية المتعثرة منذ عدة سنوات حتى تتم الاستفادة من ذلك المشروع في تنمية موارد الأوقاف .

3 - حث وزارة المالية على تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (103) للعام 2012م القاضي في الفقرة (2) منه بالموافقة على رفع موارد صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي إلى (4) ريالات عن كل لتر ديزل .

4 - إلزام وزارتي الزراعة والري والثروة السمكية بضرورة تقديم الخطط والبرامج الخاصة بمشاريع كل منهما إلى إدارة صندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بما يحقق الاستفادة من موارد الصندوق في القطاع الزراعي والسمكي.

5 - إلزام الحكومة بتوريد النسبة المخصصة عن قيمة كل لتر بنزين وديزل مباع لصالح صندوق صيانة الطرق والجسور ، طبقاً لقانون إنشاء الصندوق ليتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها .

6 - الالتزام بتوجيه صندوق التراث والتنمية الثقافية بضرورة تفعيل أداء الصندوق للقيام بمهامه واستغلال موارده المالية وفقاً لقانون إنشائه .

7 - أن تعمل الحكومة على تكليف هيئة استشارية للقيام بإعداد دراسات جدوى اقتصادية لتحديد البدائل المتاحة لاستثمار أموال الوحدات والصناديق المستثمرة حالياً في أذون الخزانة وودائع بنكية في مشاريع تنموية تسهم في خلق فرص عمل للحد من البطالة والفقر .

8 - إلزام قيادات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة بعدم الصرف من موازنات تلك الوحدات في غير الأهداف التي أنشئت من أجلها ، والالتزام بقرار مجلس الوزراء رقم (467) لسنة 2008م القاضي بمنع الوحدات والصناديق الخاصة من الصرف على الدواوين العامة للوزارات والمصالح والهيئات التابعة لها .

9 - إلزام قيادات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة بترشيد الإنفاق وتحديداً من بنود (المكافآت – التنقلات العامة – النشر والإعلان والضيافة) بما يكفل الحد من تلك النفقات.

10 - إلزام وزارة المالية بتوجيه ممثليها في الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون المالي ولائحته التنفيذية إزاء المخالفات المالية التي ترافق تنفيذ الصرف من الموازنة .

11 - مساواة موظفي صندوق التراث والتنمية الثقافية بموظفي الصناديق الأخرى واعتماد مرتباتهم ضمن الموازنة العامة للدولة ومعالجة أوضاع المتعاقدين.

12 - الالتزام بإعداد وتقديم مشروع قانون بإنشاء الهيئة العليا للغذاء والدواء كهيئة مستقلة ، وبما يضمن إزالة التداخل في الصلاحيات والمهام المناطة بكل من الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة خلال مدة أقصاها نهاية الربع الثالث من العام 2014م.

13 - إلزام وزارة المالية أثناء إعدادها لمشاريع موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة ضرورة مناقشة تلك المشاريع مع الجهات في تلك الوحدات والصناديق ورصد المبالغ الضرورية الحتمية للنفقات وتوثيق ذلك بمحاضر موقعة من قبل المالية وتلك الوحدات والصناديق ليمكنها من تسيير أعمالها ومنعاً لأي تجاوز مستقبلاً .

- التوصيات المتعلقة بالوحدات الاقتصادية :

1 - إعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والشركات النفطية المشاركة في الإنتاج ذات القدرات الفنية والمالية المحدودة التي لم تساهم في تطوير وتنمية الإنتاج في القطاعات العاملة ، والعمل مستقبلاً على اختيار شركات تتوافر لديها الإمكانيات الفنية والمادية اللازمة لتنفيذ برامجها الإنتاجية. كما يتوجب على الحكومة تفعيل الرقابة على أداء تلك الشركات ونفط الكلفة عن طريق الهيئة العامة للاستكشاف وإنتاج النفط والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما يضمن تعظيم حصة الحكومة من الإنتاج وخفض نفط الكلفة.

2 - زيادة الطاقة الإنتاجية لمصافي عدن ومأرب ووحدات إنتاج الغاز في صافر، وإشراك القطاع الخاص في الصناعة الوطنية لتكرير النفط بما يضمن تغطية احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية ومادة الغاز المنزلي ووقف استيرادها من الخارج ، والعمل على إيجاد آلية فعالة لتوزيع المشتقات النفطية تضمن معالجة ظاهرة التهريب وانقطاع المشتقات النفطية.

3 - استبدال أسطوانات الغاز المنزلي التالفة باسطوانات جديدة طبقاً للمواصفات المعتمدة ، وسرعة إنجاز مصنع اسطوانات الغاز التابع للشركة اليمنية للغاز.

4 - تفعيل جانب الاستثمار في مجال التعدين من خلال توفير البيئة المناسبة وتأهيل الكوادر الفنية في هذا المجال ، وإعادة النظر في الأداء المتدني لشركات الاستكشاف المعدني التي لم تغط إلا جزءاً بسيطاً من المساحات الممنوحة لها من سنوات طويلة.

5 - تسريع مشاريع التطوير لمصانع المؤسسة العامة للإسمنت المرتبطة بزيادة الإنتاج وخفض كلفته ، وإيجاد حلول مناسبة للأعباء المالية التي تتحملها المؤسسة جراء إعادة تقييم رصيد القرض الياباني الخاص بإنشاء مصنع إسمنت البرح.

6 - سرعة تشغيل مصنع الغزل والنسيج بصنعاء وتوفير الموازنة التشغيلية له وفقاً لما التزم به الجانب الحكومي للجنة وإعادة تأهيل مصنع عدن.

7 - وضع معالجات عملية للإختلالات التي يعانيها قطاع الكهرباء بما يضمن رفع القدرة الإنتاجية لهذا القطاع وتقليل معدلات الفاقد ووقف شراء الطاقة من المحطات العاملة بوقود الديزل والمازوت ، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنتاج الطاقة الكهربائية المعتمدة على مصادر الطاقة المتجددة.

8 - اتخاذ الإجراءات الصارمة لمنع عمليات تفجير أنابيب النفط والغاز وتخريب أبراج الكهرباء.

9 - وضع الحلول العملية للاختلالات المالية والتشغيلية التي تعانيها المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي بما يضمن رفع الطاقة الإنتاجية للمياه ، وخفض معدلات الفاقد في الإنتاج ، ورفع نسبة تغطيتها السكانية لخدمتي المياه والصرف الصحي . وكذا الانتهاء من إنجاز الخارطة المائية وقاعدة بيانات مشاريع مياه الريف المنفذة والجاري تنفيذها والمناطق المحرومة من خدمة مياه الشرب ، ومنع الحفر العشوائي للآبار في حرم الأحواض المائية في عموم محافظات الجمهورية.

10 - متابعة تحصيل المديونيات المستحقة للوحدات الاقتصادية لدى الغير وفي مقدمتها مستحقات الكهرباء والمياه والاتصالات والطيران والشركات التابعة للمؤسسة العامة للنفط والغاز ، ومنع تراكمها من عام لآخر . إضافة إلى معالجة المديونيات المعلقة بين شركة توزيع المنتجات النفطية وشركة مصافي عدن والمؤسسة العامة للكهرباء.

11 - استكمال تنفيذ كافة المشاريع المتعثرة في الوحدات الاقتصادية وإيجاد حلول عملية للإشكالات التي لا زالت تقف حجر عثرة في طريق تنفيذ المشاريع الاستثمارية مثل القصور في الدراسات والتصاميم وسوء اختيار المقاولين وكذا مشاكل التمويل.

12 - تفعيل الرقابة على موارد الوحدات الاقتصادية التي تحقق عجزاً مستمراً في نشاطها وخفض كلفة العملية الإنتاجية والفاقد في الإنتاج و ترشيد المصروفات الجارية غير المرتبطة بالعملية الإنتاجية التي تحقق تجاوزات سنوية.

13 - سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء بتنفيذ المشاريع المتعثرة ذات التمويل المشترك (حكومي – خارجي) وكذا المشاريع ذات التمويل المحلي (100 %) والمدرجة في موازنة 2014م ، بما يكفل انجازها في الفترات الزمنية المحددة لها .

14 - سرعة استكمال تنفيذ المعالجات المتعلقة بالشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين ودمجها مع البنك الأهلي اليمني .

15 - تعزيز القدرات الإنتاجية والتسويقية بمصنع المكلا لتعليب الأسماك (الغويزي) .

16 - تضمين مشروع الموازنات السنوية للوحدات الاقتصادية البيانات المالية لكل من (شركة صافر، شركة بترو المسيلة ، شركة يمن موبايل ، شركة تيليمن، والوحدات التي تم ضمها للمؤسسة الاقتصادية اليمنية) وكذا إيجاد الحلول لتفعيل أداء المؤسسة العامة للمسالخ وأسواق اللحوم التي لا تظهر بياناتها ضمن الموازنات السنوية على مختلف أنواعها.

17 - اتخاذ إجراءات عملية لتفعيل أداء الوحدات الاقتصادية المتعثرة أو التي أصبحت شبه متوقفة والوقوف الجاد أمام تزايد عدد الوحدات التي تحقق عجزاً في نشاطها الجاري والتي بلغت عام 2012م (66) وحدة بما نسبته (79%) من إجمالي عدد الوحدات الاقتصادية من خلال معالجة أوضاعها وإعادة النظر في مجالس إداراتها.

18 - وقف التجاوز عن الحد المسموح به لحجم القروض الممنوحة للحكومة والمؤسسات العامة من قبل البنك المركزي ، ومراجعة نسبة الفائدة المحتسبة من قبل البنك على القروض ، وعدم منح قروض بالعملة الأجنبية تماشياً مع أحكام قانون البنك المركزي.

وبذلك أختتم المجلس أعماله للفترة الثالثة من الدورة الثانية لدور الانعقاد السنوي العاشر .

اللواء فضل القوسي قائد قوات الأمن الخاصة :

خلال 2013م نفذنا أكثر من (121) ألف مهمة أمنية .. وقدمنا أكثر من 400 شهيد وجريح

■ صنعاء / عيدروس نورجي:

أكد اللواء فضل يحيى القوسي قائد قوات الأمن الخاصة انه خلال العام المنصرم 2013م وبفضل الله وبدعم ورعاية القيادة السياسية ممثلة بالأخ المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ويقظة وانضباط كافة قادة وضباط وأفراد قوات الأمن الخاصة بمختلف فروع محافظات الجمهورية فقد تمكنا من انجاز المهام الأمنية المناطة بنا لتعزيز قوة القانون لارساء دعائم الأمن والاستقرار للمواطنين والمصالح العليا للوطن من خلال تنفيذ أكثر من (121) ألف مهمة أمنية.

وأشار إلى ان تلك المهام هي (8889) مهمة ضبط اسلحة ومتفجرات حيث تمكنا من ضبط الكثير منها ..و(6246) مهمة تأمين للمؤتمرات و(5063) مهمة لتأمين المنشآت و(4099) مهمة لتأمين المدن و(4063) مهمة لتأمين المال العام و(2995) مهمة لتأمين اشغال عامة و(276) مهمة تأمين طرقات و(2000) مهمة تأمين وفود بعثات دبلوماسية و(512) مهمة انسانية و(484) مهمة تأمين مناسبات إلى جانب مهام تأمين السياح وغيرها.

وأكد اللواء فضل القوسي ان (قوات الامن الخاصة قدمت تضحيات جسيمة في الارواح الطاهرة والدماء الزكية وخلال العام المنصرم نفذنا مهام قتالية مع قوى الارهاب والعناصر الخارجة عن القانون في العديد في المحافظات وبسبب انتشار السلاح في بلادنا بانواعه ونتيجة لذلك قدم رجال قوات الأمن الخاصة (79) شهيداً و(3259) جريحاً .. داعين الله ان يتغمدهم بواسع رحمته وغفرانه والشفاء العاجل لجرحانا مع تأكيدنا بالاهتمام ورعاية الجرحى واسر الشهداء، ولكن بالمقابل حققنا الكثير من النجاحات بتصدينا ومحاربتنا لتلك العناصر العابثة بأمن الوطن من خلال ضبطنا للعديد منهم ومن المطلوبين والفارين من وجه العدالة).

وأشار قائد قوات الأمن الخاصة إلى أنه تقديراً لجهود وتفاني هؤلاء الرجال لخدمتهم للقانون فقد اقمنا خلال العام المنصرم عرساً جماعياً لـ (350) عريساً من منتسبي القيادة وفروع المحافظات واقامة العديد من الدورات المختلفة لرفع مستوى المهارة القتالية والفنية والادارية لكافة التخصصات.

■ فضل القوسي

قائد المنطقة العسكرية الأولى اللواء محمد الصوملي لـ 14 أكتوبر:

منتسبو وحدات المنطقة يدشنون العام التدريبي بمعنويات عالية

■ صنعاء / علي منصور مقراط :

قال اللواء الركن محمد عبدالله الصوملي قائد المنطقة العسكرية الأولى أن حماة الوطن المقاتلين الأشاوس في عموم وحدات وألوية المنطقة العسكرية الأولى دشنوا بالأمس المرحلة الأولى من العام التدريبي العملياتي والإعداد المعنوي الجديد 2014م بروح معنوية عالية وشعور بالمسؤولية والواجبات الوطنية المقدسة التي تقع على أيديهم في الذود عن تراب الوطن والحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة خصوصاً في مواقع الشرف والبطولات التي يرابطون فيها.

وأكد حرص قيادة المنطقة على تعميق العلاقات مع المواطنين والمشايخ والوجهاء للتصدي لكل القوى الإرهابية التي تحاول المساس والنيل من أمن الوطن ومنجزاته. لافتاً إلى أن العام التدريبي يأتي هذا العام متزامناً مع اقتراب انتهاء الحدث الوطني الكبير وهو مؤتمر الحوار الوطني والتوقيع على وثيقة الحلول والضمانات للقضية الجنوبية و مواكباً للنجاحات والانجازات التي تحققت في خطة إعادة هيكلة القوات المسلحة.

وحيا اللواء محمد الصوملي في تصريح للصحيفة عظمة الانجازات التي قادها المناضل المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة في إدارة البلاد في أصعب مرحلة لإخراج البلد من الأزمة إلى بر الأمان .. مجدداً العهد للقيادة السياسية والعسكرية وأبناء شعبنا بأن منتسبي المنطقة العسكرية الأولى سيكونون حماة أمناء وأوفياء للوطن ومكتسباته.

إلى ذلك عبر قائد المنطقة الأولى اللواء محمد الصوملي عن أسفه البالغ لما ظلت تروج له بعض الصحف والمواقع الأخبارية من أخبار كاذبة ومزيفة ضد قيادة المنطقة في محاولة منها لإشعال حرائق الفتن والكراهية بين أبناء الشعب وحماة الوطن خصوصاً في محافظة حضرموت الأبية وأبنائها الوطنيين الشرفاء مؤكداً أن قيادة المنطقة حريصة على تعميق العلاقة والثقة مع المواطنين كون منتسبيها منهم وإليهم وهم وجدوا لخدمتهم ولترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

■ محمد الصوملي

للنزاهة ومكافحة الفساد

منظمة (أوتاد) تمنح الشهيد جدبان لقب شخصية العام 2013

AWTAD
أوتاد

■ صنعاء / بشير الحزمي:

منحت منظمة أوتاد لمكافحة الفساد أمس في حفل أقامته بالعاصمة صنعاء الشهيد الدكتور عبدالكريم جدبان عضو مجلس النواب عضو مؤتمر الحوار الوطني لقب شخصية العام 2013م للنزاهة ومكافحة الفساد .

وفي حفل التكريم الذي حضرته نائبة رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ابتهاج الكمال وعدد من الشخصيات الوطنية أكدت عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيسة قطاع منظمات المجتمع المدني بالهيئة نور با عباد أهمية دور المجتمع المدني في مساندة جهود الهيئة لمكافحة الفساد .

وقالت أن منظمات المجتمع المدني تعتبر الذراع القوي الذي ستستند عليه الهيئة لمواجهة ومقارعة الفساد في بلادنا متطلعة إلى شراكة وتعاون قوي مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق مقاصد وأهداف الهيئة في مكافحة الفساد وتجفيف منابعه.

واعتبرت الكمال أن الفساد هو العائق الرئيسي أمام تحقيق التنمية ومكافحته تحتاج إلى جهود وتعاون الجميع وشراكة فاعلة مع المجتمع المدني، مشيدة بمبادة منظمة أوتاد لتكريم الشخصيات المبرزة في مكافحة الفساد.

من جانبه أوضح رئيس منظمة أوتاد لمكافحة الفساد أن تكريم شخصية العام 2013 للنزاهة ومكافحة الفساد هو تكريم للأخلاق والمبادئ والقيم الإنسانية وتكريم للإنسان النزيه .

وقال أن المجتمع سيراقب ويقيم أداء الحكومة وسيكون العين التي تحمي المال العام وكشف المفسدين ، ولن يرحم من ينهب ثرواته .

وأكد أن مشكلة اليمن تتمثل في الفساد وسوء الإدارة وعدم تطبيق مبدأ الحكم الرشيد من خلال ركائزه الأساسية وهي الشفافية والمساءلة وسيادة القانون .

من جانبه أعتبر نجل الشهيد عبدالكريم جدبان أن تكريم والده هو تكريم لقيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وتكريم لكل الشرفاء من أبناء الوطن اليمني .

وقال أن تكريم الشهيد هو في المضي قدما في مسيرته في مكافحة الفساد دون تحيز .

وفي حفل التكريم تم استعراض فيلم وثائقي عن المتنافسين على لقب شخصية العام 2013 للنزاهة ومكافحة الفساد وعرض عن مسيرة وأنشطة منظمة أوتاد لمكافحة الفساد خلال عامها الأول منذ التأسيس ، كما ألقيت في الحفل عديد من الكلمات التي عبرت في مجملها عن أهمية مكافحة الفساد في مجتمعنا اليمني من أجل بناء اليمن الجديد وتحقيق تطلعات الشعب اليمني .

وفي ختام الحفل تم تسليم نجل الشهيد عبد الكريم جدبان((مرتضى)) درع المنظمة وشهادة الفوز لوالده بلقب شخصية العام 2013م للنزاهة ومكافحة الفساد . كما تم تكريم الحائزين على المراكز الستة الأولى من بين 220 مرشحاً للفوز باللقب خلال العام 2013م .

اليوم.. تدشين التحالف المدني الحضاري الإنساني بصنعاء

■ صنعاء / خديجة الكاف :

يدشن اليوم التحالف المدني الحضاري والإنساني في فندق موفنبيك وسيحضر التحالف أعضاء مؤتمر الحوار الوطني وإعلاميون ومهتمون ومثقفون.

وفي تصريح للشيخ مصطفى خالد – رئيس اللجنة التحضيرية للتحالف المدني الحضاري الإنساني قال :إن التحالف يهدف إلى الضغط من اجل تجسيد الشراكة الوطنية في السلطة والثروة وتشكيل حكومة تكنوقراط تعتمد معيار الكفاءة والنزاهة بعيدا عن المحاصصة الحزبية والوقوف إلى جانب الدولة في استعادة هيبتها وبسط نفوذها على كامل التراب الوطني ونزع الأسلحة والمعدات من كل الأطراف وتثبيت الأمن والاستقرار لكل ربوع الوطن ونشر الوعي وثقافة الحوار والقبول بالأخر والتسامح الفكري والمذهبي وتجسيد مبادئ الديمقراطية وقيم الحرية والوحدة بين أبناء الشعب وتعزيز استقلال القضاء وإصلاح المنظومة القضائية وتطويرها وتحديثها وتوعية الجماهير بأهمية مخرجات الحوار الوطني الشامل وتكوين جبهة مجتمعية عريضة ضاغطة ومساندة للتسريع في تنفيذها.

■ الشيخ مصطفى خالد

وأشار إلى أن رؤية التحالف الحفاظ على الموروث الثقافي والتاريخي والأثري والسياحي والإنساني والسعي لتشكيل حكومة تكنوقراط على أسس شراكة وطنية تعتمد معيار الكفاءة والنزاهة وذلك استشعار بالمسؤولية وتدارك أخطاء الماضي وإخراج البلاد إلى بر الأمان بعيدا عن الصراعات والتجاذبات والمماحكات والمناكفات السياسية والمحاصصة الحزبية وتصحيح التاريخ .. مؤكدا أن رؤية التحالف المدني الحضاري الإنساني هي نشر ثقافة الحوار والقبول بالأخر ومبادئ الديمقراطية وقيم الحرية والتسامح الفكري والمذهبي والتعايش والوحدة بين كل أبناء الوطن والانتقال إلى الدولة المدنية الحديثة .

مدير شركة النفط اليمنية بمحافظة الحديدة لـ 14 أكتوبر:

أزمة الديزل التي تشهدها الأسواق تعود إلى قلة المعروض عن الطلب

■ الحديدة/ أحمد كنفاني:

أكد مدير عام فرع شركة النفط اليمنية بمحافظة الحديدة أن دور الشركة والمنشآت التابعة لها في المحافظة يقتصر على استقبال المشتقات النفطية الواصلة عبر موانئ الحديدة والقيام بتخزينها ومن ثم تسويقها وتوزيعها بكميات محددة وعادلة على مختلف المحطات المتواجدة في إطار المحافظة والمحافظات المجاورة وبما يلبي إحتياجات المستهلكين والمواطنين فيها .

وأشار عايض عبدالله ناجي دارس إلى أن الأزمة الخانقة لمادة الديزل التي تواجهها المحافظات اليمنية في الوقت الراهن تعود لأسباب عديدة منها قلة المعروض على الطلب والإستهلاك والتهريب والتقطعات وهذه من أهم الإشكاليات التي تواجه الشركة في أداء مهامها بالرغم من أنها ليست طرفاً فيها .

ولفت في مجمل رده على تساؤلات الصحيفة حول أسباب أزمة الديزل في محافظة الحديدة وما أفرزته تلك الأزمة من أضرار وخسائر كبيرة على المواطنين والمزارعين وتذمر وإستياء شرائح المجتمع فيها إلى أن الكمية المعتمدة من قبل وزارة المالية منذ العام 2006م حتى العام الماضي والتي تقدر بـ(146) ألف طن من مادة الديزل غير كافية ولاتفي بالغرض ولا تغطي إحتياجات السوق المحلية في ظل التوسع العمراني والتنموي الذي تشهده اليمن وبالرغم من ذلك تم تخفيض هذه الكمية خلال الفترة القليلة الماضية لتصل إلى (100) الف طن الأمر الذي تسبب في هذه الأزمة الخانقة وعجز حقيقي في تلبية احتياجات الأسواق اليمنية.

وأوضح دارس أن من ضمن الإجراءات التي شرعت الشركة في تنفيذها للتخفيف من حدة هذه الأزمة تشكيل عدد من اللجان الميدانية للنزول والإشراف والرقابة على المحطات عند القيام بتزويدها بمادة الديزل ومنع استغلاله من قبل البعض وتوجيه العديد من المذكرات إلى الجهات الأمنية في محافظتي الحديدة وحجة للحد من عملية التهريب التي تطال المشتقات النفطية من قبل ضعفاء النفوس.

وعبر عن امله في تجاوز هذه الأزمة خلال الأيام القادمة وتقدير هذا الظرف الخارج عن إرادة الشركة من قبل المواطنين ووكلاء المحطات داعيا إياهم الى التعاون مع الجهات الأمنية بالإبلاغ عن أي عملية تهريب تقوم بها بعض العصابات في الطرق العامة وأكد أن الشركة لن تتهاون في ضبط ومحاسبة من يقومون باستغلال الأزمة القائمة والمتاجرة غير الشرعية بمادة الديزل.

■ عايض دارس

اختتام ورشة حول إسهامات الشباب في خدمة المجتمع بلحج

■ لحج/ عادل محمد قائد :

أكد المشاركون في ورشة العمل حول دور الرياضيين والأندية الرياضية في توظيف طاقات الشباب وأوقات فراغهم وإسهامهم في خدمة المجتمع ونشر ثقافة الحوار والسلم الاجتماعي ومواجهة العنف والتطرف والتي اختتمت أمس في قاعة الاجتماعات بمستشفى ابن خلدون في لحج والتي نظمها مركز اليمن الدراسات حقوق الإنسان.. وشارك في الدورة (20) متدرباً من أندية المحافظة والاتحادات الرياضية، أكدوا ضرورة الاهتمام بالشباب في الأندية وتعزيز دورهم في المساهمة في الأنشطة الرياضية المختلفة ودعوا السلطة المحلية إلى الاهتمام بالأندية وتطوير مواهب الرياضيين لما من شأنه تقديم أفضل الأعمال الرياضية المتنوعة والاهتمام بالشباب من أبناء المحافظة.

وأكد أدهم حسن محمد منسق المشروع أن المركز يهتم بتنشيط حركة الإبداع ودعم الثقافة المدنية الحامل لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة وأعرب أدهم عن ارتياحه للدور الجيد للشباب في أندية المحافظة وتفاعلهم لتطوير مهاراتهم رغم تواضع الإمكانيات المتاحة لهم.

وكانت الورشة قد استعرضت ورقة عمل قدمها المهندس مدحت العبدلي مدرب وطني وورقة أخرى قدمها عبدالكريم السلامي نائب مدير عام مكتب الشباب الرياضية أكدتا دور لحج في انتشار الرياضة بمختلف أنواعها.

مدير عام مؤسسة مياه أبين :

حددنا مبلغ (1500) ريال شهرياً وتجميد المديونية السابقة

■ زنجبار/ أحمد مهدي سالم:

بدأت حملة التوعية الإعلامية بأهمية سرعة سداد استهلاك المياه في م/ أبين تحت شعار (للماء كلنا أوفياء)، حيث تم نزول فريق العمل إلى مختلف الأحياء في مديريتي زنجبار وجعار للجلوس مع المواطنين وإيضاح أهمية استمرار وتدفق هذه الخدمة، وتفهم آرائهم وملاحظاتهم.. وقال صالح البلعيدي مدير عام مؤسسة مياه أبين في تصريح لصحيفة (14 أكتوبر): قدرنا ظروف المواطنين وحددنا الدفع الشهري بمبلغ (1500) ريال، وتجميد المديونية السابقة.. بعد توافق مع قيادة المحافظة خصوصاً بعد أن لمسنا عزوف الناس عن التسديد والمؤسسة تتأثر كثيراً لنقص أو لانعدام الدعم كون قيمة المياه تذهب نفقات صيانة وتشغيل ومرتبات للموظفين وغيرها، مضيفاً: نحن مؤسسة مستقلة ستنهار إن لم يتم تسديد الاستهلاك وحملتنا التوعوية نسقناها على مرحلتين: المرحلة الأولى بدأت في 29 /12 /2014م.. تنفيذ برامج نزول وجلوس مع المواطنين وعقال الحارات والمشايخ والمثقفين، وكذلك خطباء المساجد، وعبر الإعلام المتجول في الأسواق، وعمل ملصقات وقمصان تحمل شعارات التوعية، وجدنا تجاوبا طيبا مشجعاً .. سدد عدد لابأس به رغم أننا في البداية نتيجة لاستشعار الوعي، كما أننا قمنا بإصلاح الأعطاب، ومن على منبركم الحر والمحترم.. نوجهها دعوة للمستهلكين لسرعة السداد للحصول على المياه النظيفة، وللحيلولة دون انهيار المؤسسة.

الكهرباء توقف محطة مأرب الغازية لعدة ساعات

■ صنعاء / سبأ:

بدأت الفرق الهندسية التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء أمس بتركيب برج الكهرباء الحديدي رقم 425 الذي تعرض للتفجير من قبل مجموعة تخريبية في 19 سبتمبر الماضي وأدى إلى انهياره.

وأوضح مصدر مسئول بغرفة العمليات المشتركة بوزارة الكهرباء أنه تم إيقاف تشغيل محطة مأرب الغازية ظهر أمس حتى ينتهي المهندسون من تركيب البرج الحديدي الجديد قبل ان يتم إعادتها للخدمة لاحقا .

ونفى أن تكون خطوط نقل الطاقة مأرب صنعاء قد تعرضت لأي اعتداء منذ الحملة العسكرية الأخيرة التي استهدفت جماعة مسلحة متهمة بالاعتداء على خطوط نقل الطاقة مأرب صنعاء .